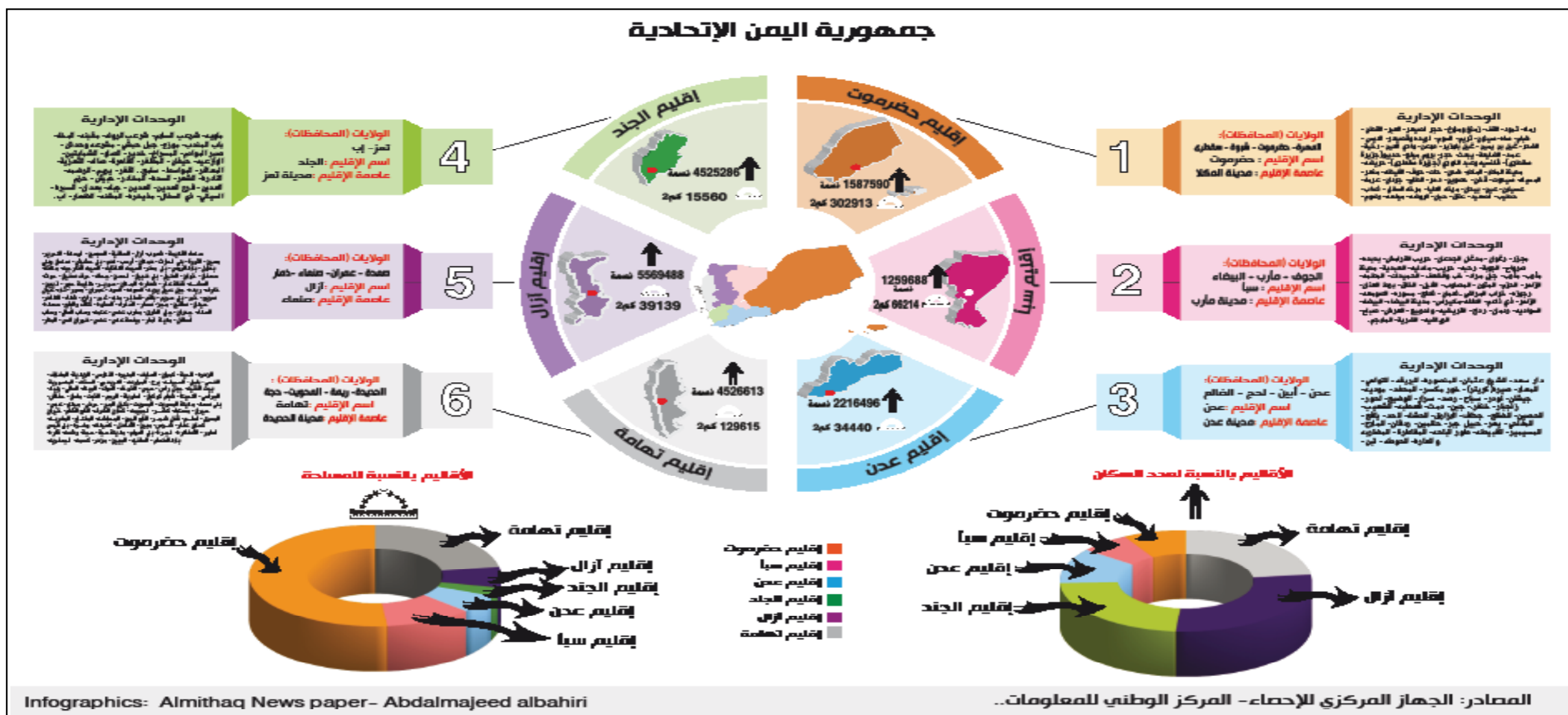


من 6 أقاليم تشمل 21 ولاية



قراءة تحليلية لـ «وثيقة حل القضية الجنوبية» وقرار لجنة تحديد الأقاليم

حصرت مخرجات الحوار الوطني حقوق المواطنة بالإقليم لا بالوطن

ليست مشكلتنا مع الأقاليم بل في تجريد الدولة الاتحادية من مصادر قوتها



الدكتور/حسن الكلاني

حيثما انعدمت الثقة بين الأحزاب السياسية اليمنية، أجبروا على الحوار لكنهم لم يستوعبوا فكرة الحوار، فالحوار ثقافة إنسانية راقية، تعني الاعتراف بالآخر وحقه في الوجود والحرية، ويتضمن الحوار المصالحة الوطنية، وتقديم مصلحة الوطن على المصالح الحزبية أو الشخصية، أما ما جرى في مؤتمر الحوار فهو على العكس من ذلك تماماً، فلم تحدث المصالحة بين الأحزاب السياسية، فكل طرف أراد محاكمة الآخر، وبدلاً من أن يكون الحوار مركزاً لحل اشكالات اللحظة الراهنة لليمن، ووضع رؤية لمستقبله، نجد أن الماضي ما يزال مستقراً لتفكيك ممثلي هذه الأحزاب كل مهومهم قد تركزت في استعادة اشكالات الماضي، بدلاً من وضع رؤية للمستقبل.

عمدت لجنة الأقاليم على تجاهل صلاحيات الدولة الاتحادية

سُلبت الثروات السيادية من الدولة الاتحادية وصارت تستجدي من الأقاليم

اختزلت حقوق المواطنة في التبادل التجاري بين الأقاليم

الحوار بتغييره ليصبح على النحو الآتي: كل الثروات الطبيعية بما فيها النفط والغاز وغيرها من الثروات السيادية هي ملك للشعب اليمني، وتكون ملكيتها وتصريفها بيد الدولة الاتحادية، التي تقوم بدورها بإعادة توزيعها بشكل عادل على جميع الولايات والأقاليم، مع إعطاء نسبة منها للولايات والأقاليم المنتجة، بينما صارت الدولة الآن مستجدياً من الأقاليم وحسب رغبتها!!

فليست فكرة الأقاليم هي المشكلة، وإنما يكمن الخطر في طبيعتها ومحتواها وصلاحياتها والسلطات الممنوحة للأقاليم والولايات، وقد أوضحت الوثيقة بعضاً من ذلك، حين منحت الأقاليم كل السلطات، وخصوصاً السلطات السيادية التي هي من اختصاص حق الدولة الاتحادية كما هو معروف في كل دول العالم التي تأخذ بهذا النظام، مثل: جمهورية ألمانيا الاتحادية.

حيث ينص دستور جمهورية ألمانيا الاتحادية في مادة (73) البند (5) فيما يخص الجانب الاقتصادي على أن صلاحيات الدولة الاتحادية تتضمن (وحدة المناطق الجمركية والتجارية والتنافعية والملاحة والتجارة، وحرية سير البضائع، وحرية حركة سير البضائع والمدفوعات مع الخارج، بما في ذلك حماية الجمارك والحدود، والملاحة الجوية، وحركة سير القطارات هذه جمهورية ألمانيا الاتحادية، لم تلغ اسم الجمهورية، وحدد الدستور، حق الدولة على كل ما يتصل بالعلاقات الخارجية، وهكذا الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فشركات تصنيع الأسلحة هي شركات خاصة، ولكنها لا تتبع منتجاتها، إلا عبر الدولة الأمريكية، أما دولتنا المدنية المنشودة فتعني لدى هؤلاء تفكيك الدولة!! وقد بدأ التفكيك لذلك بقتل الضباط والجنود من أبناء القوات المسلحة والأمن.

ثانياً: حقوق المواطنة المتساوية!!

كان البعض يرفع شعار المواطنة المتساوية، لكننا الآن نكاد نقصد معظم الحقوق في ظل الدولة المدنية الحديثة المرجوة!

حصرت وثيقة ضمانات القضاة الجنوبية بحقوق المواطن اليمني بأربعة حقوق لاعلاقة لها بحقوق المواطنة، بل هي حقوق للمهاجرين فقط، حيث تنص على أن:

(لكل مواطن يمني من دون تمييز حق الإقامة، والتملك والتجارة، والعمل، في أي ولاية أو إقليم من الدولة الاتحادية.)!

هذه الحقوق الأربعة يحصل عليها أي شخص في أي دولة أجنبية، فهي تسهيلات عامة للمستثمرين والمغتربين في غير بلدانهم، ويحصل عليها اليمني في دول الخليج، أو أي دولة عربية أو أجنبية، وهنا نلاحظ بوضوح خطورة هذا التشريع حيث ينظر إلى المواطن اليمني غربياً في بلده، فقد صار المواطن غربياً وزائراً في الأقاليم

وجودها وقوتها وحتى من حقها في تمثيل اليمن في الخارج، أمام الدول والشركات! ومن حقها في السيادة المعروفة في كل دساتير وقوانين العالم.

قرار لجنة تحديد الأقاليم

أقرت لجنة تحديد الأقاليم في اجتماع لها يوم الاثنين الموافق 2014/2/10م، برئاسة رئيس الجمهورية، عبد ربه منصور هادي، الأقاليم الدولة الاتحادية على أساس ستة أقاليم: إقليمين في الجنوب، وأربعة أقاليم في الشمال وهي:

- 1- إقليم حضرموت ويضم محافظات: المهرة، و حضرموت، وشبوة، وسقطري، وعاصمته مدينة المكلا.
- 2- إقليم سبأ؛ ويضم محافظات: الجوف، ومأرب، والبيضاء، وعاصمته مدينة مأرب.
- 3- إقليم عدن؛ ويضم عدن، وأبين، ولحج، والضالع، وعاصمته عدن.

4- إقليم الجند ويضم محافظتي، إب، وتعز، وعاصمته مدينة تعز.

5- إقليم آزال؛ ويضم محافظات: صنعاء، وعمران، وصنعاء، وذمار، وعاصمته، صنعاء.

6- إقليم تعامة؛ ويضم محافظات: الحديدة، وريمة، والمحويت، وحجة، وعاصمته مدينة الحديدة.

الثروات السيادية

وفيما يخص موضوع الثروات السيادية نجد أنه تم التأكيد على ما جاء في الوثيقة السابق ذكرها، أي أن تقسيم الأقاليم قد أعطى للولايات والأقاليم حق السيادة وامتلاك الثروات، مع إعطاء نسبة للدولة الاتحادية. وهذا هو الخطر الحقيقي؛ الذي بموجبه تصبح الولايات والأقاليم وكأنها دول ذات سيادة، وما تدفعه من نسبة للدولة الاتحادية هو مقابل اشتراكها في الاتحاد!!

يقول نص لجنة تحديد الأقاليم في البند 6) لضمان التوزيع العادل لعائدات الثروة، يصاغ بالتشاور مع الأقاليم والولايات، معايير ومعادلة لتوزيع عائدات الموارد الطبيعية وغير الطبيعية بطريقة شفافة وعادلة لجميع أبناء الشعب، مع مراعاة حاجات الولايات والأقاليم المنتجة بشكل خاص، وتخصيص نسبة من العائدات للحكومة الاتحادية.

هذا النص لا يختلف عما نصت عليه وثيقة ضمانات القضية الجنوبية، التي رفضتها معظم الأحزاب، ولم يتم التوقيع عليها إلا بعد أن أصدرت رئاسة مؤتمر الحوار ورئاسة الجمهورية ضمانات من أربع نقاط تؤكد فيها الالتزام بنص المبادرة الخليجية وبالوحدة اليمنية، لكن هذا النص لم يتغير على الرغم من مطالبة أغلبية

تعد هذه الوثيقة نصاً أجنبياً وصياغة معدة في كواليس المخابرات الأجنبية، التي لديها أجندة ومخطط واضح لتفكيك الكثير من دول العالم، ومنها اليمن وبقية الدول العربية إلى كيانات صغيرة متصارعة حول قضايا وهمية ومصطنعة.

فما يجري الآن في العراق، وليبيا، وسوريا، ومصر، واليمن، من حروب أهلية هي نتاج لهذا المخطط الواحد، الذي يستهدف تفكيك كل دولة عربية إلى كيانات صغيرة متصارعة، وبدليل أن فكرة تقسيم الدولة إلى أقاليم مستقلة تطرح وتنفذ في هذه الدول العربية، فقد قسمت ليبيا والعراق إلى أقاليم، ويجري تنفيذ المخطط ذاته في اليمن، وسوريا، وهذا يعني أن مشروع تفكيك الدول العربية هو مشروع واحد يصدر عن جهة خارجية وينفذ بأيدٍ داخلية لاسف.

أولاً: الطبيعة الخفية لفكرة الأقاليم

قبل اختيار أي نظام اداري للدولة لابد أن نضع في الاعتبار أن يؤدي هذا النظام إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية وتعزيزها، وأن يحقق الاندماج الاجتماعي والتواصل والتعاون بين أبناء الوطن الواحد، وأن يؤدي إلى التكامل الاقتصادي وتنمية الموارد المحلية، وتحقيق العدالة في توزيع المشاريع العامة، كما يؤدي إلى سهولة إدارة الدولة، ويستهدف تحقيق المشاركة الشعبية في إدارة مؤسسات الدولة، في كل المستويات الادارية.

غير أن ما وجدناه في وثيقة حلول وضمانات القضية الجنوبية، وقرار لجنة تحديد الأقاليم الصادر في 2014/2/10م، يؤدي إلى نتائج عكسية منها:

تفكيك مؤسسات الدولة وإضعافها، ومنح كل السلطات إلى الأقاليم، فقد عمدت الوثيقة وقرار لجنة تحديد الأقاليم، وضع الأسس الفعلية لتقسيم اليمن أرضاً وإنساناً وتفكيك الدولة اليمنية عبر فكرة الأقاليم والدولة الاتحادية، فقد عملت أولاً على تحديد صلاحيات الأقاليم، ولم تتحدث عن الدولة المركزية وعن صلاحياتها التي يفترض أن تكون في الصدارة، بل حددت صلاحيات الولايات، والأقاليم، وجردت الدولة الاتحادية من كل مصادر قوتها الاقتصادية والسياسية وتفكيك مؤسسات الدولة وإضعافها، ومنح كل السلطات إلى الأقاليم.

فقد عمدت الوثيقة وقرار لجنة تحديد الأقاليم، وضع الأسس الفعلية لتقسيم اليمن أرضاً وإنساناً وتفكيك الدولة اليمنية عبر فكرة الأقاليم والدولة الاتحادية، فقد عملت أولاً على تحديد صلاحيات الأقاليم، ولم تتحدث عن الدولة المركزية وعن صلاحياتها التي يفترض أن تكون في الصدارة، بل حددت صلاحيات الولايات، والأقاليم، وجردت الدولة الاتحادية من كل مصادر قوتها الاقتصادية والسياسية وتفكيك مؤسسات الدولة وإضعافها، ومنح كل السلطات إلى الأقاليم.

فقالنص يؤكد على استقلالية الولاية بالقول: (ويكون تنظيم عقود الخدمات المحلية من مسؤولية السلطات في الولايات المنتجة حصراً!!) وهذا يتضمن تجريد الدولة الاتحادية من كل مصادر

الأخرى التي لا ينتمي إليها بحسب المولد. وقد جاء قرار لجنة تحديد الأقاليم، ليؤكد على ما جاء في الوثيقة الأولى، فقد نص البند (7) على مايلي: ضمان حرية الاتجار والنشاط الاقتصادي بما يعزز التكامل بين الأقاليم، وتيسير حركة المواطنين، والبضائع والسلع والموارد والخدمات بشكل مباشر أو غير مباشر وعدم فرض أي حواجز أو أي عوائق أو قيود جمركية أو ضريبية أو ادارية عند مرورها من إقليم لآخر.

وهنا نلاحظ أن حقوق المواطنة قد تم اختزالها في حرية التجارة، وهذا ما يجري الآن بين معظم دول العالم التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية، وقد وقعت اليمن على ذلك، فما سيحصل عليه مواطن إقليم سبأ أو الجند أو آزال أو غيره هي الحقوق نفسها التي يحصل عليها إذا ذهب إلى أي دولة في العالم.

ويعد هذا التقسيم لليمن إلى أقاليم، لكل منها حدودها وثرواتها وحقوقها في التعامل مع الشركات والدول الخارجية، وهو تأسيس لا غموض فيه لتقسيم اليمن إلى كيانات صغيرة منعزل عن بعضها؟! ولم يستطع أي شخص أو حزب أن يعترض على ذلك المخطط؛ لأنه مهدد بالعقاب الشديد من قبل الأمم المتحدة والدول الراحية للتقسيم.

والأهم هنا أن الإنسان اليمني سيتم حرمانه من كامل حقوقه السياسية، وهي أساس المواطنة؛ كحقه في الانتخاب والترشح وشغل الوظيفة العامة، وكثير من الحقوق المتعارف عليها عالمياً، والمضحك هنا أن كانوا يرفعون مطالب وشعارات المواطنة المتساوية، قد أضعوا المكاسب السياسية التي حصل عليها الإنسان اليمني في الماضي، وبهذا تكون مخرجات الحوار الوطني قد حصرت حقوق المواطنة للإنسان اليمني في نطاق المحافظة أو الإقليم الذي ينتمي إليه، وسوف تتحول المحافظات والأقاليم إلى سجون وكهوف يكبل فيها الإنسان اليمني، في مستقبل الدولة المدنية الحديثة!! إنها أخطر انكساسة تتعرض لها اليمن الأرض والإنسان منذ أقدم العصور، لأن هذا التقسيم سوف يعتمد في المنظمات الدولية والإقليمية.

وقد سبق التمهيد لنظام العزل المناطقي، بإصدار قرار جمهوري في مطلع العام الماضي 2013م، حدد فيه المواطن الانتخابي بـ: «مكان العائلة الأصلي، ومكان الإقامة الدائم فقط»، وتم حذف (مكان العمل) الأكثر راحة وعدلاً ويعزز الاندماج الوطني، وهي الفقرة الموجودة في قانون الانتخابات السابق فقرة (د) التي تم إلغاؤها، وهنا نجد أن كل شيء مرتب ومخطط له بوضوح، وسقطت الأفكار الوطنية والقومية والإمامية والإسلامية التي كان يرفعها اليمنيون، إنها كارثة حقيقية، تم تفكيك الدولة والأرض والمؤسسات، ويتم انتقاص حقوق المواطنة، وتأسيس نظام يكرس الثقافة المناطقيية بدلاً من الثقافة الوطنية، كما يؤسس لهويات صغيرة متصارعة يتم الاعلان عنه بين الأقاليم وفي إطار كل إقليم.

كنا نلحم بوحدة الأمة العربية، فإذا بنا نخسر حقوقنا في المواطنة المتساوية، إن ما حدث ويحدث تتحملة كل الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تتصارع على السلطة، ولكنها بهذا قد أضعفت الوطن، ولن يغفر التاريخ هذه الإخطاء التي اقترفتها بحق الشعب اليمني، ولابد من ثورة جديدة تعصف بهم وتقتلعهم من الجذور، ثورة تحفظ للوطن وحدته، وللشعب هويته الوطنية الواحدة.